المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات و دورها في ارساء أهداف الاقتصاد الاجتماعي التضامني

– مقاربة مفاهيمية –

Corporate social responsibility and its role in establishing the goals of the solidarity social economy-Conceptual approach-

سارة زرقوط، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة (الجزائر)، s.zerkout@univ-skikda.dz

تاريخ الاستلام: 2020/11/29 تاريخ القبول: 2021/01/08 تاريخ النشر: 2021/03/27

ملخص:

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على المبادئ التي يقوم عليها الاقتصاد التضامني باعتباره توجها اقتصاديا يراعي الظروف الاجتماعية كأهداف أولية ، داعما بذلك اقتصاديات الدول للقضاء على مظاهر الفقر في كافة أنحاء العالم ، ومن بين ابرز البرامج التي تدعم مبادئ هذا التوجه نجد برامج المسؤولية الاجتماعية والتي تشترك مبادئها مع مبادئ الاقتصاد التضامني .

وقد تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي من خلال التطرق الى مختلف المصادر العلمية والمواقع الالكترونية ذات الصلة بمتغيرات الدراسة ومن ثم تحليل العلاقة بينهما للخروج بنتائج يمكن الاستفادة منها لتحقيق الفاعلية المطلوبة.

كلمات مفتاحية: اقتصاد تضامني ، اقتصاد اجتماعي ، مسؤولية اجتماعية.

تصنيفات JEL : M14، M21.

Abstract:

This study aimed to identify the principles on which the solidarity economy is based as it is an economic trend that into account social conditions as primary goals, thus supporting the economies of countries to eliminate the manifestations of poverty in all parts of the world, and among the most prominent programs that support the principles of this approach are social responsibility programs that share their principles with the principles of solidarity economy.

The descriptive and analytical approach was adopted by addressing various scientific sources and websites related to the study variables, and then analyzing the relationship between them to produce results that can be used to achieve the required effectiveness.
Keywords: Solidarity Economy; Social Economy; Social Responsibility.
Jel Classification Codes: M14, M21.

1. مقدمة:

بعيدا عن الاقتصاد الرأسمالي الذي يهتم بالماديات على حساب الجانب الانساني ، جاء الاقتصاد الاجتماعي أو التضامني الذي يعطي الاولوية الرئيسة للأشخاص على حساب راس المال ، بعبارة اخرى كان الاقتصاد التضامني أكثر ديمقراطية من الاقتصاديات الاخرى ، فهو يمزج بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية ، بين تحقيق اهداف النمو والتنمية وبين تحقيق العدالة الاجتماعية .

ولعل من أبرز الوسائل التي من شأنها أن تحقق أهداف الاقتصاد الاجتماعي نجد برامج المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والتي اعطت نصيب المجتمع والأفراد من نتائج المؤسسات مساهمة بذلك في تحقيق العدالة الاجتماعية التي تمثل احدى اهم اهداف الاقتصاد التضامني.

1.1.مشكلة الدراسة:

في ظل تبني الاقتصاد التضامني لجأت الكثير من الدول والمؤسسات الى تبني برامج المسؤولية الاجتماعية وذلك من اجل تحقيق الابعاد الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية في ظل الاطر المشروعة للقانون، هنا وجب معرفة ما مدى فعالية برامج المسؤولية الاجتماعية وذلك من خلال الاجابة على التساؤل الرئيسي التالي : **كيف يساهم الالتزام ببرامج المسؤولية الاجتماعية في تحقيق أهداف الاقتصاد التضامني ؟**

ومن اجل الاجابة على هذا التساؤل تم صياغة التساؤلات الفرعية التالية:

- ماذا يقصد بالاقتصاد التضامني ؟
- ما هي أبعاد تبني مبادئ الاقتصاد التضامني ؟
- فيما تكمن أهمية الالتزام ببرامج المسؤولية الاجتماعية ؟

- و ما كيف تؤدي برامج المسؤولية الاجتماعية الى الرفع بمكانة الاقتصاد التضامني؟

أهمية الدراسة:

- تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية الخصائص المكونة للاقتصاد التضامني ؛
- تتمثل أهمية هذه الدراسة في محاولة تحديد الاهداف اللمسطرة لتحقيق نتائج الاقتصاد التضامني؛
- محاولة تحليل العلاقة بين برامج المسؤولية الاجتماعية والاقتصاد التضامني وسبل تطوير اليات المسؤولية لتحقيق الاهداف المسطرة

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- التعرف على ماهية الاقتصاد التضامني خصائصه ومبادئه ؛
- التعرف على أهداف الاقتصاد التضامني ؛
- معرفة أساب الالتزام ببرامج المسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر جميع الاطراف ذات المصلحة في نتائج المؤسسات والاقتصاد؛
- التعرف على اليات تفعيل الاقتصاد التضامني بواسطة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

2.مفاهيم عامة حول الاقتصاد التضامني:

سنحاول في هذا المحور التعرف على مفهوم الاقتصاد التضامني باعتباره أحد التوجهات الاقتصادية ذات الابعاد الاجتماعية والإنسانية والهادفة الى تحقيق اهداف التنمية المستدامة ورفاهية الشعوب.

1.2.مفهوم الاقتصاد التضامني:

يعرف الاقتصاد التضامني أو الاجتماعي بأنه "مجموع الأنشطة الانتاجية للسلع والخدمات التي تنتظم في شكل بنيات مهيكلة ومستقلة (جمعيات ، تعاونيات ، تعاضديات وغيرهم) تخضع لتدبير ديمقراطي وتشاركي ويكون الانخراط فيها حرا " (الجزيرة، 2016)، نجد من خلال هذا التعريف أن الاقتصاد التضامني لا يقدم حلا بديلا للدول بل يحاول خلق ترابط بين المؤسسات والدولة بغض النظر عن

انواعها ، بعبارة أخرى يساهم في تحقيق التناسق بين الاهداف ودمجها في هدف واحد و وحيد ألا وهو تحقيق رفاهية الشعوب.

كما يعرف على أنه "الاقتصاد الذي يسهم في بلورة مجالات متضامنة ، تضفي قيمة على الموارد المحلية البشرية والمادية لأجل احداث أنشطة ومشروعات وإيجاد فرص شغل وتقديم خدمات" (تشوار و فاندي، 2019، صفحة 72)

وعموما يمكن القول ان الاقتصاد التضامني كتوجه اجتماعي لتحقيق الاهداف التنمية الاقتصادية جاء لتحقيق الشراكات بين القطاع الخاص والعام بما يعود بالمنفعة على كافة أفراد المجتمع.

وينفرد الاقتصاد التضامني بثلاث مبادئ هي (مقدم و بوعقال، 2018، صفحة 268):

- التركيز على الغرض من الانتاج ، المصلحة العامة للجماعة؛
- المبادرة التضامنية لها معنى سياسي (تطبيق الديمقراطية)؛
- التركيز على أهمية التنوع الاجتماعي.

ويمكن تلخيص مفهوم الاقتصاد التضامني في الشكل رقم 01 كالآتي:

الشكل رقم 01: الاطار المفاهيمي الاقتصاد التضامني

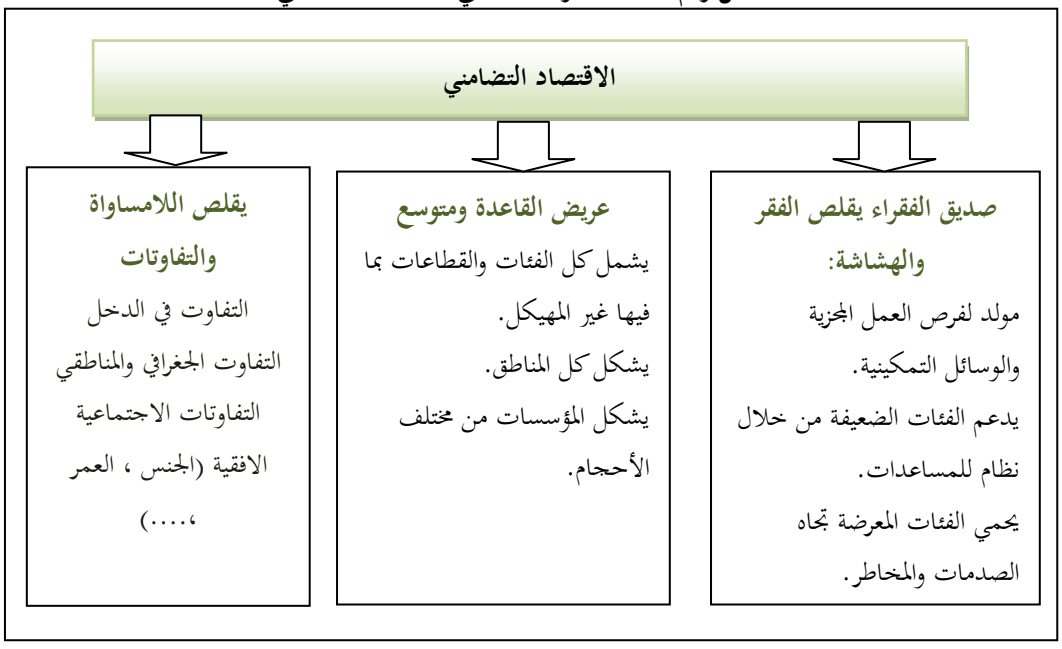

المصدر: (كحال، 2020، صفحة 131).

2.2.أهداف الاقتصاد التضامني:

ويركز الاقتصاد التضامني على حاجيات الأفراد ومجتمعاتهم في اطار روح من المشاركة الطوعية والمساعدة الذاتية والاعتماد على الذات ، ويحاول إحداث التوازن بين النجاح الاقتصادي والإنصاف والعدالة الاجتماعية ، انطلاقا من المستوى المحلي وصولا الى المستوى العالمي (الأكاديمية الخاصة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني، 2013)

يسعى الاقتصاد التضامني إلى التوفيق بين أهداف النمو والتنمية الاقتصادية من جهة ومبادئ الإنصاف والعدالة الاجتماعية من جهة أخرى ، ويجعل الإنسان في صلب اهتمامات عملية التنمية و فوق أي اعتبارات اقتصادية صرفة مثل الربح أو التراكم (الجزيرة، 2016).

ويمكن تلخيص اهداف الاقتصاد التضامني في النقاط التالية (زردومي، 2018، صفحة 138):

- ✓ السعي ألى التوفيق بين مبادئ الانصاف والعدالة الاجتماعية وبين النجاح الاقتصادي وإضفاء البعد الانساني على العلاقات الاقتصادية؛
- ✓ تقوية التماسك الاجتماعي من خلال ادماج وإشراك المهمشين والمستبعدين اجتماعيا واقتصاديا بغية تحقيق الانسجام الاجتماعي؛
- ✓ تكوين دعامة ثالثة الى جانب كل من القطاعين الخاص والعام وتحرير ديناميكيات النمو المدمج وإعادة التوازن عن طريق الحد من حجم الفوارق الاجتماعية الكبيرة؛
- ✓ تنمية المجتمع المحلي باستثارة المواطنين لمساعدة أنفسهم من خلال تنمية مهاراتهم في تنظيمات تسهل عليهم المشاركة التضامنية من خلال أنماط عمل للتمكين والفعل الاجتماعي ، وبالتالي يكون جزءا هاما من استراتيجية تنمية المجتمع المحلي؛
- ✓ الاسهام في تقديم خدمات ملموسة في مجال الصحة والبيئة والتعليم وكذا خدمة الفئات المهمشة والهشة كالمعوقين و الاطفال والنساء وكبار السن.

وتبقى اهداف الاقتصاد التضامني تصب في قالب واحد ووحيد ألا وهو تحقيق ابعاد التنمية المستدامة لكن بتركيز أكبر في الجانب الاجتماعي والإنساني لشعوب العالم الضعيفة

3.2.مبادئ الاقتصاد التضامني:

كأي توجه كان للاقتصاد التضامني جملة من المبادئ الثابتة التي يجب الالتزام بها لتحقيق الاهداف المخطط لها ، ويمكن تلخيص مبادئ الاقتصاد التضامني في الجدول التالي:

الجدول رقم 01 : مبادئ الاقتصاد التضامني

1–المشاركة	الحكم الديمقراطي من القيم الاساسية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني مشاركة المعنيين بهذا الاقتصاد من مستخدمين ومستفيدين في صنع القرار المسؤولية المشتركة تمكين المستفيدين من خلال طرق العمل القائمة على المشاركة المساواة بين الناس في ابداء الرأي والتصويت
2–**التضامن والابتكار**	بديل"ابتكاري"عن النماذج الاقتصادية التقليدية من الاقتصاديات الشاملة التي تعود بالفائدة على المجموعات الأكثر حرمانا و تهميشا وفقرا ما يصعب تحقيقه في اطار الخطط الاقتصادية العادية والنيوليبيرالية أو برامج المساعدة والتنمية التقليدية. الحاجة الى المرونة والابتكار لتوجيه الموارد والفوائد الى المستفيدين والمساهمين
3–المشاركة الطوعية والاستقلالية	المشاركة طوعا في مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني نهج الانطلاق من القاعدة ، إنشاء المؤسسات بناءا على الاحتياجات الاجتماعية اقتصاد مستقل بطبيعته

	اعطاء فرصة للمجتمعات لإنشاء المشاريع والحصول على مهارات وموارد وفرص عمل وفوائد يتعذر تحقيقها من خلال اقتصاديات السوق.
4–المصلحة العامة	تعزيز ثقافة مجتمعية قائمة على التعاون والدعم المتبادل المشاركة في المسؤوليات الهدف الرئيسي هو النمو والرفاه للجميع، دون الانتقاص من رفاه الأفراد ضمن المجموعة

المصدر: (الغلم، 2017، صفحة 81)

إنّ تزايد الاهتمام بقضايا مهمة كالفقر وتحسين مستوى المعيشة وخلق فرص جديدة للعمل كان من أهم الأسباب التي دعت إلى الاهتمام ببرامج المسؤولية الاجتماعية للشركات. وهي قضايا مهمة ظلت لفترة طويلة من مسؤولية الحكومات وحدها ؛ ولكن مع تزايد الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية المستدامة والتأكيد على أهمية أن يكون هناك دور فاعل للشركات الخاصّة ومؤسسات المجتمع المدني ، وفي ضوء تأكيد الشركات أن تدهور مستوى التنمية الاجتماعية يؤدي إلى هروب رأس المال ويؤثر بالسلب على الاستثمار ، زاد الاهتمام بهذا المفهوم (المطيري، 2017).

3.المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات –مفاهيم و نظريات–

برزت المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات كمصطلح لافت في السنوات الاخيرة وكدعم مباشر للتنمية الاقتصادية ، وسنحاول في هذا المحور التعرف على مفهومه ، اهداف وأبعاده.

1.3.مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات:

عرف البنك الدولي المسؤولية الاجتماعية للمنظمة على أنها" :التزام قطاع الأعمال بالإسهام في التنمية الاقتصادية المستدامة وبالعمل مع الموظفين وأسرهم والمجتمع المحلي والمجتمع عامة من أجل تحسين نوعية حياتهم بأساليب تفيد قطاع الأعمال والتنمية على حد سواء (خلوفي و شريط، 2019، صفحة 44) كما عرفها مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة بأنها الالتزام المستمر من قبل الشركات بالتصرف

أخلاقيا وبالمساهمة بالتنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم اضافة الى المجتمع المحلي و المجتمع ككل (زعباط و بولعسل، 2016، صفحة 325).

ولعل من أبرز المنافع التي تحققها المسؤولية الاجتماعية نجد(Ponchaut, 2019) :

❖ **الجذب المواهب والاحتفاظ بها:**

توفر المسؤولية الاجتماعية للشركات قدرة معززة على تعيين الموظفين وتطويرهم والاحتفاظ بهم ، ويمكن أن يكون هذا نتيجة مباشرة للاعتزاز بممارسات المنظمة ، أو لتقديم ممارسات الموارد البشرية المحسنة ، كما أن الموظفون ليسوا فقط مصدرًا مباشرًا لتحسين الأداء ولكنهم أبطال مؤسسة يفخرون بالعمل فيها.

❖ **تعزيز الابتكار وتوقع الاتجاهات:**

الأهم من ذلك ، يساهم تنفيذ المسؤولية الاجتماعية للشركات أيضًا في تحسين الابتكار بالنسبة للمسؤولية الاجتماعية للشركات التي تتعلق باغتنام الفرص ، فضلاً عن تجنب المخاطر يمكن لإستراتيجية المسؤولية الاجتماعية للشركات أن تدفع الشركة إلى الاستفادة من الإمكانات الاقتصادية داخل الشركة أو خارجها ، وتمكين الشركات من اكتشاف فرص الابتكار التي كان من الممكن أن تفوتها لولا ذلك.

كما تقدم المسؤولية الاجتماعية للشركات أيضًا قدرة معززة على معالجة التغيير ؛ أي منظمة تشارك في حوار منتظم مع أصحاب المصلحة تكون في وضع ممتاز لتوقع التغييرات التنظيمية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي قد تحدث والاستجابة لها. على نحو متزايد ، من المعروف أن الاعتبارات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات يمكن أن تعمل ك "رادار" لاكتشاف الاتجاهات المتطورة في السوق.

❖ **استمرار التحالفات وتحسين العلاقات مع العملاء وأصحاب المصلحة:**

تعد المسؤولية الاجتماعية للشركات والاستدامة أدوات قوية في اكتساب حصة في السوق والاحتفاظ بها مع المستهلكين الموالين للمؤسسات التي يشعرون أنها تعمل بمسؤولية.

بالإضافة إلى ذلك ، ستعمل المسؤولية الاجتماعية للشركات على تعزيز سمعة الشركة والتي قد تتطور أيضًا إلى تحالفات أكثر قوة ودائمة مع شركاء الأعمال الذين يتشاركون نفس القيم.

❖ **تحقيق المنافع المالية:**

الفوائد المالية للمسؤولية الاجتماعية للشركات مهمة أيضًا حيث ستنشأ الكفاءات التشغيلية المحسنة ووفورات التكلفة من الأنشطة والسياسات المحددة من خلال نهج منهجي للمسؤولية الاجتماعية للشركات.

في حين أن الاستثمار في المسؤولية الاجتماعية للشركات سيكون له تأثير مالي محدود على المدى القصير ، تشير الأبحاث إلى أنه يقدم ميزة اقتصادية ملحوظة على المدى الطويل.

2.3.مجالات المسؤولية الاجتماعية:

بهدف تعزيز مبادرات المسؤولية الاجتماعية لقطاع الأعمال الخاص و العام يتم تأسيس مؤسسات أو صناديق أهلية غير هادفة للربح ممولة من قبل الشركات و تقدم خدماتها لمختلف فئات و شرائح ومناطق المجتمع ، و هنا تقوم هذه المؤسسات و الصناديق بتقديم خدماتها في مجالات عدة (خضور، 2011، صفحة 12):

- تنمية المجتمعات المحلية : البيئة ؛ الصحة ؛ التعليم ؛ المساعدات العاجلة و محاربة الفقر لبعض الشرائح ، تقديم دعم و علاج صحي للقرى النائية و الفقيرة ، تمويل مشاريع ذات صلة بالمحافظة على البيئة ؛
- في مجال الابداع و المعرفة : تقديم الدعم للجامعات و المراكز البحثية و الأهلية و الثقافية والتراثية ، تقديم منح دراسية للحصول على الماجيستر و الدكتوراه للمتفوقين و رعاية المتفوقين و المبدعين و المبتكرين ، تمويل الأبحاث و الباحثين ؛
- نشر ممارسات و ثقافة المسؤولية الاجتماعية لقطاع العمال.

3.3.اسباب التزام المؤسسات بالمسؤولية الاجتماعية:

إن المسؤولية الاجتماعية هي جهد تطوعي من جانب الأعمال التجارية لاتخاذ خطوات مختلفة لتلبية توقعات مختلف أصحاب المصالح. من مالكين ؛ مستثمرين ؛ موظفين ؛ مستهلكين ؛ حكومة ومجتمع ، كل هذا في ظل تحقيق المنطق التالي(NIOS, p. 39) :

- الصورة العامة : إن أنشطة الأعمال نحو رفاهية المجتمع تكتسب حسن النية وسمعة طيبة للشركة ، حيث تعتمد أرباح الأعمال أيضًا على الصورة العامة لأنشطتها فالأفراد تفضل شراء منتجات شركة تعمل في برامج الرعاية الاجتماعية المختلف ، كما أن الصورة العامة الجيدة تجذب أيضًا الموظفين الشرفاء والأكفاء للعمل مع أصحاب العمل ؛
- التنظيم الحكومي : لتجنب اللوائح الحكومية ، يجب على رجال الأعمال أداء واجباتهم طواعية . على سبيل المثال ، إذا كانت أي شركة تجارية تلوث البيئة ، فستخضع بطبيعة الحال لقواعد حكومية صارمة ، مما قد يجبر الشركة في نهاية المطاف على إغلاق أعمالها ، فبدلاً عن ذلك يجب على الشركة التجارية الانخراط في الحفاظ على بيئة خالية من التلوث ؛
- البقاء و النمو : كل الأعمال التجارية هي جزء من المجتمع .لذلك من أجل بقائه و نموه ، فإن دعم المجتمع ضروري للغاية يستخدم قطاع الأعمال الموارد المتاحة مثل الطاقة والمياه والأرض والطرق وما إلى ذلك في المجتمع ، لذلك يجب أن تكون مسؤولية كل عمل تجاري أن تنفق جزءًا من أرباحها من أجل رفاهية المجتمع ؛
- رضا الموظفين : إلى جانب الحصول على راتب جيد والعمل في أجواء صحية ، يتوقع الموظفون أيضًا تسهيلات أخرى مثل الإقامة المناسبة والنقل والتعليم والتدريب ، وهنا يجب على أرباب العمل محاولة تحقيق جميع توقعات الموظفين لأن رضا الموظفين يرتبط مباشرة بالإنتاجية كما أنه مطلوب لتحقيق الازدهار طويل الأجل للمؤسسة ؛
- وعي المستهلك : أصبح المستهلكون في أيامنا هذه واعين جدًا بحقوقهم ، حيث إنهم يحتجون على توريد المنتجات الرديئة والضارة من خلال تشكيل مجموعات مختلفة ، وقد جعل هذا الأمر إلزامًا على الأعمال التجارية حماية مصالح المستهلكين من خلال توفير منتجات ذات جودة عالية و بأسعار تنافسية .

4.علاقة المسؤولية الاجتماعية بالاقتصاد التضامني:

ان المخاطر المرتبطة بالضغط القوي من أصحاب المصلحة في المجتمع المدني وخاصة وجود تشريعات أو توقعها تزيد من اهتمام الشركات بدمج المسؤولية الاجتماعية للشركات وأهداف التنمية المستدامة في استراتيجيتها(Bchara, Dubruc, & Berg, 2016) ، وبما ان الاقتصاد التضامني يهدف الى تحقيق اهداف التنمية في نفس الصيغة فإن هذا القطاع ملتزم بالمبادئ الأخلاقية مثل تقديم نوعية جيدة من الخدمة والاستقلالية الإدارية في عملية ديمقراطية.

ويوفر الالتزام ببرامج المسؤولية الاجتماعية للاقتصاد التضامني ما يلي (Bchara, Dubruc, & Berg, 2016):

- المشاركة في بناء نمط آخر للتنمية من خلال تبني "نهج تطوعي من جانب المديرين وموظفيهم: الامر الذي يؤدي الى وضع ادماج اهداف الاقتصاد التضامني مع اهداف المؤسسة
- تحقيق القدرة على المراقبة الاستراتيجية والترويجية ؛
- التعريف التفاعلي والديمقراطي للمبادئ التوجيهية التي تشمل أصحاب المصلحة ؛
- تطوير وإدارة ومراقبة المشاريع والأنشطة ذات القيمة المضافة الاجتماعية ؛ وبالتالي القضاء على الظواهر التي تضر بالاقتصاد وتوفر العدالة الاجتماعية ؛
- توفير نمط الإدارة الجماعية للموارد البشرية ؛
- توفير أشكال جديدة من العمل التضامني (التضامن وحماية البيئة وإنشاء الخدمات) ؛
- تنفيذ سياسة التنمية المستدامة واضح بالنسبة إلى القطاع الاقتصادي والاجتماعي من خلال "تطور أنماط الإنتاج والاستهلاك والتجارة ؛
- زيادة الوعي والتعليم من أجل التنمية المستدامة.

وحتى يتم تفعيل اليات المسؤولية الاجتماعية وبالتالي تحقيق اهداف الاقتصاد التضامني يجب توفر الشروط التالية (عبد الحفيظي، 2019، الصفحات 188-189):

- **خلق كيانات قانونية خاصة بالمسؤولية الاجتماعية** ؛ بمعني إضفاء الطابع المؤسسي على نشاطات المسؤولية الاجتماعية لقطاع الأعمال؛
- **إنشاء صناديق المسؤولية الاجتماعية** : يعد واحد من أهم آليات ممارسة المسؤولية الاجتماعية ، فإنشاء مؤسسات وصناديق دائمة يجعل قطاع الأعمال أكثر قدرة على القيام بمهامه

الاجتماعية. فإن تأسيس مؤسسات وصناديق نقوم بالدور الاجتماعي بتمويل من الشركات ونيابة عنها ، ينتقل الموضوع من مجرد تقديم صدقة أو عون إلى توفير بنية مؤسسة مستدامة لمواجهة التحديات الاجتماعية (الفقر وغيره...) .وهذه المؤسسات والصناديق تقوم بتقديم خدماتها فى مجالات عدة :

- ✓ **تنمية المجتمعات** المحلية ؛ البيئة ، الصحة ، التعليم ، المساعدات العاجلة ومحاربة الفقر لبعض الشرائح.
- ✓ تقديم دعم وعلاج صحي للقرى النائية والفقيرة ، تمويل مشاريع ذات صلة مباشرة بالمحافظة على البيئة .
- ✓ **في مجال الإبداع والمعرفة** : تقديم الدعم للجامعات والمراكز البحثية والأهلية والثقافية والتراثية
- ✓ تقديم منح دراسية للحصول على الماجستير والدكتوراه للمتفوقين ورعاية المتفوقين والمبدعين والمبتكرين ، تمويل أبحاث وباحثين.
- ✓ الإبداع التكنولوجي المسئول؛
- ✓ إضافة إلى تحقيق مزايا اقتصادية ، الأخذ بعين الاعتبار الآثار الاجتماعية الخاصة ، بما فيها الشعور بالمسؤولية اتجاه البيئة ، صحة الإنسان ، ظروف العمل ، مستويات المعيشة ، اختيارات المجتمع على المستوى الأخلاقى باحترام الخصوصية والإنصاف،وتلجا المؤسسة الاقتصادية إلى استخدام بعض أدوات الإبداع التكنولوجي التي تبين التزامها البيئي والاجتماعي من أجل تحقيق المسؤولية الاجتماعية ، أهمها :

– البحث والتطوير البيئي : في ظل تبني المؤسسات لمفهوم المسؤولية الاجتماعية تقوم بتخصيص جزء من ميزانيتها السنوية للبحث والتطوير ذو البعد البيئي ؛

–**براءة الاختراع البيئية** : تعتبر براءة الاختراع الوسيلة الأساسية لقياس الإبداع

التكنولوجية كما أنها تستخدم كثيرا في الدراسات التجريبية والتحاليل الإحصائية الخاصة بها؛

-**التصميم البيئي**: بإدماج الجوانب البيئية في التصميم وتطوير المنتجات بهدف الحد من الآثار السلبية للمنتج على البيئة في جميع مراحل دورة حياته؛

- **التصميم الاجتماعي** : أي تصميم المنتجات لكي تكون قابلة للاستخدام من قبل جميع الأشخاص بأكبر قدر ممكن ، دون الحاجة إلى تصميم خاص؛

-**الحوكمة**: وسيلة لزيادة قدرة المؤسسة على التصرف بطريقة مسئولة اجتماعيا بالنسبة للموضوعات المحورية الأخرى ، فالمؤسسة التي تهدف لأن تصبح مسئولة اجتماعيا يجب أن يكون لديها نظاما للحوكمة يمكن المؤسسة من توفير إشراف عام.

ولعل من ابرز الدول التي تبنت الاقتصاد التضامني بتفعيل مسؤولية مؤسساتها الاجتماعية نجد **ايطاليا** والتي عملت جاهدة تبني هذا المدخل في مختلف سياساتها وتشريعاتها، وهذا من خلال (Utting, 2017, pp. 21-24):

- صياغة الدستور الإيطالي في عام 1947 من خلال قانون "Basevi" واعتماد التعاونيات في نفس العام ما ادى الى توسيع المؤسسات الاجتماعية؛
- الدعم الذي توسع منذ التسعينيات والمقدم من قبل الدولة من منح وإعانات بغية تنشيط التعاقد الخارجي وتقديم الخدمات العامة؛
- ارتفاع اصوات القاعدة الشعبية و ضغوط المجتمع المدني ما دفع الدولة بالاعتراف أن المواطنين كانوا ينظمون بشكل جماعي وعفوي لتوفير مجموعة من السلع والخدمات لتلبية احتياجات المجتمع التقليدية والجديدة على حد سواء؛
- تبني مبدأ "دولة الرفاهية" والقاضي بإعادة الهيكلة أو الاستعانة بمصادر خارجية والتي تمثلت في منظمات الاقتصاد التضامني كبديل فعال من حيث التكلفة لتوفير الخدمات الاجتماعية؛

- اعتماد نوع جديد من النظم (النظم البيئية) لتطوير المشاريع الاجتماعية والتي تسلط الضوء على ستة عناصر رئيسية حسب ما جاء في قرارات المفوضية الأوروبية كالتالي:
  - ✓ الخير: كمبدأ لتنمية مفهوم المقاولة الاجتماعية.
  - ✓ اعتماد الأطر التشريعية والمالية الداعمة.
  - ✓ دعم خدمات تطوير الأعمال المتخصصة لبناء القدرات.
  - ✓ الحصول على التمويل.
  - ✓ الوصول إلى الأسواق والقدرة على المنافسة.
  - ✓ توفير آليات القياس وإثبات التأثير.
- الاعتراف بالتشريعات والترويج لأنواع جديدة من كيانات نظام الاقتصاد التضامني؛
- أدى قانون ماركورا لعام 1985 إلى دعم الدولة لصندوقين يتم الإشراف عليهما من قبل وزارة التنمية الاقتصادية بالتنسيق مع وزارتي الاقتصاد و المالية والعمل والسياسة الاجتماعية حيث هدف الى دعم شراء العمال (كأعضاء في تعاونيات) بتقديم قروض منخفضة الفائدة ورأس مال استثماري لأنواع مختلفة من التعاونيات، كما يمكن للعمال أيضًا الوصول إلى المساعدة الفنية والتمويل من الحركة التعاونية وصناديق التضامن للتنمية التعاونية ، مثل Coopfond وFondosviluppo ؛
- في عام 1997 ، كانت هناك محاولة لتنسيق القواعد المالية المتعلقة بأنواع مختلفة من المؤسسات الاجتماعية (منظمات القطاع التطوعي والمنظمات غير الحكومية) من خلال خلق فئة "المنظمات غير الربحية"(ONLUS). حيث يسمح القانون لها بالإعفاءات الضريبية المختلفة ذات الصلة؛
- مشروع Fertlitá الذي يشمل وزارة العمل والسياسة الاجتماعية ووكالة الاستثمار الوطنية منذ 2001 والذي قدم ما يقارب 26 مليون يورو للتعاونيات الاجتماعية الجديدة؛
- قانون صدر عام 2005 والذي أقرر بإتاحة التعددية للأشكال التنظيمية ذات الصلة بالمؤسسات الاجتماعية والتعاونيات الاجتماعية ولكن أيضًا المؤسسات والجمعيات العاملة في

الأنشطة الاقتصادية، وكذلك المساهمة والمسؤولية المحدودة للشركات ذات الأهداف والنماذج الاجتماعية الواضحة من الحكم التشاركي والامتثال للوائح توزيع المنافع؛

- ظهور الاثر الاجتماعي للشركات الاجتماعي اين اوضح قانون 2012 أن فوائد المؤسسات المسجلة تقدم مالية مفيدة؛
- في عام 2014، أذنت وزارة التنمية الاقتصادية الجديدة للصندوق بتقديم قروض مدعومة لمختلف أنواع التعاونيات، بما في ذلك تلك التي تم تشكيلها من مشتريات العمال والاجتماعية وغيرها من التعاونيات التي تدير الأصول المصادرة من الجريمة المنظمة؛
- في عام 2015 أنشأت نفس الوزارة مخططا شامل للدعم يوفر قروضًا مدعومة لبرامج الاستثمار للمؤسسات الاجتماعية، التعاونيات الاجتماعية والتعاونيات المصنفة كمنظمات غير ربحية؛

كل هذه الاصلاحات التي قامت بها ايطاليا كان هدفها الرئيسي إعادة هيكلة دولة الرفاهية والاستجابة للأزمات الاقتصادية المتوقع حدوثها من خلال الاقتصاد التضامني كحل اقتصادي بديل.

5.خاتمة:

ان المسؤولية الاجتماعية للشركات تبدو أكثر اندماجًا في هياكل الاقتصاد التضامني ، ذلك من منطلق ان كلاهما يصب في قالب واحد ألا وهو تحقيق العدالة الاجتماعية بالتوازي مع الاهداف الرأسمالية التي تسعى لتعظيم قيمة منظمات الأعمال ، لذا ومن اجل تحقيق الاهداف المتحدة يجب دمج المسؤولية الاجتماعية للشركات في مؤسسات الاقتصاد التضامني (جمعيات ، تعاونيات وتعاضديات...) هذا الدمج يبدأ ببناء علاقات مباشرة مع أنشطة المنظمات ، سواء فمن خلال الحوكمة أو الأنشطة المنفذة ، أو في إشراك أصحاب المصلحة الخارجيين في القرارات الاستراتيجية بما يلبي مبادئ الإدماج والانفتاح على أهداف التنمية المستدامة.

وتعتبر مؤسسات الاقتصاد التضامني دعما لجميع الدول، ليس فقط الدول المتخلفة او السائرة في طريق النمو، بل حتى الدول المتقدمة وهذا ما تطرقنا اليه في دراستنا اين نجد انه بالرغم من تطور ايطاليا الا

انها تبنت جملة من الاصلاحات والتغييرات الاقتصادية لتبني الاقتصاد التضامني كحل بديل يمكن ان تواجه به الازمات الاقتصادية المتوقع حدوثها مستقبلا.

بيد أن ادماج برامج المسؤولية الاجتماعية لن يؤتي اكله ان تعارض مع اهداف المؤسسات والدولة ، لذا على القائمين بالإدارة والسياسات التنموية داخلها ان تولي اهتماما بالأهداف المزدوجة بما يتماشى مع اهداف الاقتصاد التضامني والتنمية المستدامة

6. قائمة المراجع:

• 6.قائمة المصادر:

- Bchara, S. N., Dubruc, N., & Berg, S. (2016). *L'émergence de la RSE dans une association de l'Economie Sociale et Solidaire*. Consulté le NOBEMBRE 20, 2020, sur https://www.cairn.info/revue-rimhe-2016-4-page-47.htm#
- NIOS. (n.d.). *Social Responsibilities of Business.* Retrieved 01 06, 2020, from https://www.google.com/url?sa=t&source=web&rct=j&url=http://old.nios.ac.in/Secbuscour/cc04.pdf&ved=2ahUKEwjl6bikuIHnAhXMUBUIHaDlCW4QFjABegQIDhAG&usg=AOvVaw1Q2oYbf9DCyuE9OBpN7Q5G
- Ponchaut, L. (2019, March 13). *The top 4 benefits of Corporate Social Responsibility*. Retrieved November 19, 2020, from https://www.google.com/amp/s/www.distinct.lu/amp/the-top-4-benefits-of-corporate-social-responsibility
- Utting, P. (2017). *Public Policies For Social And Solidarity Economy.* Italy: International Labour Organization.
- أحمد عبد الحفيظي. (2019). اليات تفعيل المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية. *المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي ، 07* (01)، الصفحات 181-190.
- الأكاديمية الخاصة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني. (8-12 أفريل, 2013). *فرصة للنهوض بقدرة الشباب على الابداع*. تاريخ الاسترداد 15 نوفمبر, 2020، من www.itcilo.org
- الجزيرة. (24 افريل, 2016). *تعرف على مفهوم الاقتصاد التضامني*. تاريخ الاسترداد 02 نوفمبر, 2020، من https://www.google.com/amp/s/www.aljazeera.net/amp/encyclopedia/encyclopedia-economy/2016/10/24/%25D8%25AA%25D8%25B9%25D8%25B1%25D9%2581-%25D8%25B9%25D9%2584%25D9%2589-

%25D9%2585%25D9%2581%25D9%2587%25D9%2588%25D9%2585-%25D8%25A7%25D9%2584%25D8%25A7%25D9%

- خير الدين تشوار، و سهيلة خيرة فاندي. (ديسمبر, 2019). دور الاقتصاد التضامني في التنمية الاجتماعية. *مجلة الاقتصاد والمناجمنت* ، الصفحات 69-91.
- رسلان خضور. (26 04, 2011). المسؤولية الاجتماعية لقطاع الاعمال –ندوة الثلاثاء الاقتصادية الرابعة و العشرون–. *جمعية العلوم الاقتصادية السورية* . دمشق.
- سعيدة كحال. (سبتمبر, 2020). دور الاقتصاد التضامني في مواجهة اللامساواة الاجتماعية (من أجل مقاربة مجالية للتنمية المستدامة). *مجلة أبحاث قانونية وسياسية ، 05* (01)، الصفحات 125-143.
- سفيان خلوفي، و كمال شريط. (2019). الالتزام بأخلاقيات التسويق من أجل ترسيخ مفهوم المسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال. *مجلة دراسات متقدمة في المالية و المحاسبة ، م 02* (ع 02).
- عبد الجليل مقدم، و سماح بوعقال. (جوان, 2018). نحو اقتصاد اجتماعي وتضامني (عرض تجارب دولية في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني). *حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية ، 05* (01)، الصفحات 266-279.
- عبد الحميد زعباط، و سامية بولعسل. (2016). الالتزام بأخلاقيات التسويق لتعزيز مفهوم المسؤولية الاجتماعية بالشركات الدوائية –شركة Pfiser كنموذج –. *دراسات في الاقتصاد و التجارة و المالية ، م 05* (ع 02).
- فلة زردومي. (جوان, 2018). معالم الاقتصاد التضامني من منظور اسلامي –الزكاة نموذجا–. *الشهاب ، 04* (02)، الصفحات 159-182.
- محمد دلال المطيري. (05 جويلية, 2017). *المسؤولية الاجتماعية للشركات*. تاريخ الاسترداد 16 نوفمبر, 2020، من https://www.balagh.com/article/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%A4%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%AA?fbclid=IwAR2KFBV8tark2MwdHjrdKEFZUeEda1DEwgY8Pbi0pod61TP3L8Wqd-Ct
- مريمة الغلم. (2017). دور الاقتصاد التضامني في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية–حالة صندوق الزكاة الجزائري 2003-2014–. *مجلة التنظيم والعمل ، 6* (1)، الصفحات 77-91.